ضمان قيام الدولة الفلسطينية على خطوط 4 يونيو 1967

وزراء خارجية مصر والأردن وفرنسا وألمانيا : اتفاق على استئناف السلام وتأكيد حل الدولتين

التمسك بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة في القدس

القاهرة – "وكالات": أكد وزراء خارجية مصر والأردن وفرنسا وألمانيا، أمس، أهمية تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين باعتباره مطلبا لا غنى عنه لتحقيق سلام شامل في المنطقة.

وأجرى كل من وزير الخارجية المصري سامح شكري، ونظرائه الأردني أيمن الصفدي، والفرنسي جون إيف لودريان، والألماني هايكو ماس، محادثات في اجتماع رباعي رسمي يهدف إلى تحريك جهود السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد وزير خارجية مصر دعم الرباعية لإعادة استئناف مسار مفاوضات السلام، وحلحلة الجمود الحالي الذي تشهده القضية الفلسطينية من خلال حث الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على التفاوض، وصولا إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة على أساس حل الدولتين، وبما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال إن مصر تتطلع للعمل مع الشركاء الدوليين لإحراز تقدم يتجاوز مرحلة الجمود التي مرت بها عملية السلام، مؤكدا ترحيب مصر بأي جهد يهدف لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، مؤكدا أن مصر تدرك المسؤولية الملقاة على عاتق الرباعية الدولية لإطلاق المفاوضات، ودور الولايات المتحدة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية.

وناقش الوزراء خلال الاجتماع اتصالاتهم الأخيرة مع وزيري الخارجية الفلسطيني والإسرائيلي، وما تضمنته من وجهة نظر كل طرف ومناقشة الخطوات الممكنة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وخلق بيئة مواتية لاستئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مناشدين كلا الطرفين بالتعاون والحوار بينهما على أساس الالتزامات المتبادلة ومرحبين في الوقت ذاته بقرار السلطة الفلسطينية استئناف التعاون القائم على التزام إسرائيل بالاتفاقيات الثنائية السابقة.

وأكد وزراء خارجية الرباعية التزامهم التام بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقًا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمحددات المُتفق عليها، في مبادرة السلام العربية، مشددين على أن تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين هو مطلب لا غنى عنه لتحقيق سلام شامل في المنطقة.

وأكد الوزراء التزامهم بحل الدولتين القائم على ضمان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على أساس خطوط الرابع من يونيو 1967 وقرارات مجلس الأمن الدولي، والتي من شأنها أن تُفضي إلى العيش إلى جانب إسرائيل آمنة ومعترف بها.وشدد الوزراء على دور الولايات المتحدة في هذا السياق، وأعربوا عن استعدادهم للعمل مع الولايات المتحدة من أجل تيسير المفاوضات التي تؤدي إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، على أساس المحددات المعترف بها دوليًا، ومن أجل إعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وشدّد الوزراء على ضرورة الحفاظ على تكوين وطابع ووضعية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، مشيرين إلى أهمية التمسك بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة في القدس، ومؤكدين في هذا الشأن على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة في القدس.

وأكد الوزراء على أهمية أن تُسهم اتفاقات السلام بين الدول العربية وإسرائيل، بما في ذلك الاتفاقات الموقعة مؤخرًا، في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين وبما يُحقق السلام الشامل والدائم، مطالبين الأطراف بالامتناع عن أي إجراءات أحادية الجانب تقوض من مستقبل التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع.

وجدد الوزراء في هذا الصدد الدعوة إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي بهدف الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية بما في ذلك بالقدس الشرقية. واتفقوا أيضًا على أن بناء وتوسيع المستوطنات ومصادرة المباني والممتلكات الفلسطينية يُعد انتهاكًا للقانون الدولي يقوض من إمكانية حل الدولتين، مشددين كذلك على أهمية الالتزام بالقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية.

وحث الوزراء جميع الأطراف، بما فيهم اللجنة الرباعية الدولية وشركاؤها المحتملون، على بذل جهود جماعية، واتخاذ خطوات عملية لإطلاق ورعاية مفاوضات ذات مصداقية حول جميع قضايا الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وأعرب الوزراء عن تقديرهم البالغ لدور الأونروا الذي لا غنى عنه في تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، مناشدين المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته تجاه الأونروا، ومن ثم مساعدة الوكالة في تخطي العجز المالي الحاد الذي تُعاني منه حاليًا.

واتفق الوزراء على ضرورة متابعة رصد التطورات ذات الصلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، داعين إلى الاستئناف الفوري للمحادثات فضلاً عن خلق آفاق سياسية وتجديد الأمل من خلال حوار ذي مصداقية بهدف استئناف مفاوضات مباشرة جادة وهادفة وفاعلة بين الطرفين.

وزراء خارجية مصر والأردن وفرنسا وألمانيا خلال المؤتمر الصحافي

لمواجهة التحديات في المنطقة

فرقاطة جديدة تنضم للبحرية المصرية

تعثر مفاوضات سد النهضة مجددا

القاهرة – "وكالات": تسلمت القوات البحرية المصرية، أمس، فرقاطة جديدة لدعم القدرات القتالية ومواجهة التحديات في المنطقة.

وذكر العميد تامر الرفاعي، المتحدث العسكري، أن الفريق أحمد خالد قائد القوات البحرية شهد مراسم تسلم الفرقاطة الشبحية الأولى "بورسعيد" من طراز "جووبند" من شركة ترسانة الإسكندرية لتنضم لأسطول القوات البحرية، الذى يشهد خلال الآونة الأخيرة طفرة تكنولوجية هائلة في منظومات التسليح والكفاءة القتالية وفقاً لأحدث النظم العالمية.

وقال إن الفرقاطة تعد من أهم القطع البحرية التي تم بناؤها في شركة ترسانة الإسكندرية وبسواعد مصرية، بالتعاون مع شركة فرنسية، فضلا عن كونها فئة جديدة من السفن القادرة على القيام بالأعمال القتالية المختلفة، و تمتاز بمنظومة رصد قتال متكاملة مضاد للسفن والطائرات والغواصات.

وأكد الفريق أحمد خالد، قائد القوات البحرية، دعم القيادة السياسية والقيادة العامة للقوات المسلحة لتنفيذ استراتيجية شاملة لتطوير وتحديث الأسطول البحري المصري لتعزيز الأمن والاستقرار في مناطق عمل القوات البحرية ومياه مصر الاقتصادية، ودعم القدرة على مواجهة التحديات والمخاطر التي تشهدها المنطقة.

وأضاف أن القيادة السياسية والعسكرية داعمة لتدبير وحدات بحرية حديثة ذات قدرات قتالية عالية فضلاً عن إعداد وتأهيل كوادر شابة يتم تدريبهم وتأهيلهم على أعلى مستوى.

من جانب أخر أكدت مصر خلال اجتماع أمس الأول، بشأن سد النهضة على استعدادها للانخراط في مفاوضات جادة وفعالة من أجل التوصل في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق قانوني ملزم على قواعد ملء وتشغيل السد، مشيرة إلى أن الاجتماع أخفق في تحقيق أي تقدم بسبب خلافات حول كيفية استئناف المفاوضات.

وذكرت الخارجية المصرية في بيان أمس الأول أن سامح شكري وزير الخارجية والدكتور محمد عبد العاطي وزير الموارد المائية والري شاركا في الاجتماع السداسي الذي عقد أمس الأول لوزراء الخارجية والمياه في مصر والسودان وإثيوبيا برئاسة وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، بصفتها الرئيس الحالي للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي.

وأكدت مصر خلال الاجتماع على استعدادها للانخراط في مفاوضات جادة وفعالة من أجل التوصل في أسرع وقت ممكن إلى اتفاق قانوني ملزم على قواعد ملء وتشغيل سد النهضة، وذلك تنفيذا لمقررات اجتماعات هيئة مكتب الاتحاد الأفريقي التي عقدت على مستوى القمة خلال الأشهر الماضية للتشاور حول قضية سد النهضة، وبما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث ويحفظ ويؤمن حقوق مصر ومصالحها المائية.

وقالت الخارجية المصرية إن الاجتماع أخفق في تحقيق أي تقدم بسبب خلافات حول كيفية استئناف المفاوضات والجوانب الإجرائية ذات الصلة بإدارة العملية التفاوضية، حيث تمسك السودان بضرورة تكليف الخبراء المعينين من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي بطرح حلول للقضايا الخلافية وبلورة اتفاق سد النهضة، مشيرة إلى أن هذا الطرح تحفظت عليه كل من مصر وإثيوبيا تأكيداً على ملكية الدول الثلاث للعملية التفاوضية وللحفاظ على حقها في صياغة نصوص وأحكام اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة، خاصة وأن خبراء الاتحاد الأفريقي ليسوا من المتخصصين في المجالات الفنية والهندسية ذات الصلة بإدارة الموارد المائية وتشغيل السدود.

وكشفت خارجية مصر أن وزيرة خارجية جنوب إفريقيا أعربت عن أسفها لعدم تحقيق الاختراق المأمول في المفاوضات وذكرت أنها سوف ترفع تقريرا إلى الرئيس "سيريل رامافوزا" رئيس جمهورية جنوب أفريقيا حول ما شهدته المباحثات ونتائجها، وذلك للنظر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتعامل مع هذه القضية في الفترة المقبلة.

وكان ياسر عباس وزير الري والموارد المائية قد أكد في تصريحات اليوم لوكالة الأنباء السودانية أن السودان طلب خلال الاجتماع بتغيير منهجية التفاوض، وطريقته وتوسيع دور الخبراء للحد الذي يمكنهم من لعب دور أساسي في تسهيل التفاوض وتقريب شقة الخلاف، خاصة بعد الاجتماعات الثنائية البناءة مع الخبراء يوم أمس حول ضرورة تحديد مرجعية واضحة لدور الخبراء.

وقال وزير الري والموارد المائية السوداني "لا يمكننا أن نستمر في هذه الدورة المفرغة من المباحثات الدائرية إلى ما لا نهاية بالنظر لما يمثله سد النهضة من تهديد مباشر لخزان الروصيرص والذي تبلغ سعته التخزينيه أقل من 10% من سعة سد النهضة، إذا تم الملء والتشغيل دون اتفاق وتبادل يومي للبيانات."

وأضاف أن السودان قد تقدم باحتجاج شديد اللهجة لأثيوبيا والاتحاد الإفريقي، راعي المفاوضات، حول الخطاب الذي بعث به وزير الري الإثيوبي للاتحاد الأفريقي والسودان ومصر في الثامن من يناير الجاري والذي أعلن فيه عزم أثيوبيا على الاستمرار في الملء للعام الثاني في يوليو القادم بمقدار 13.5 مليار متر مكعب بغض النظر عن التوصل لاتفاق أو عدمه، وأن بلاده ليست ملزمة بالإخطار المسبق لدول المصب بإجراءات الملء والتشغيل وتبادل البيانات حولها، الأمر الذي يشكل تهديدا جديا للمنشآت المائية السودانية ونصف سكان السودان.

يأتي ذلك فيما أكد وزير الخارجية السوداني عمر قمر الدين بعد خروجه من اجتماع سد النهضة لمراسل العربية أن المفاوضات التي جرت اليوم بين الثلاثي مصر والسودان وإثيوبيا لم تحرز أي تقدم في جلسة اليوم الأحد.

واستأنفت أمس الأول المفاوضات الثلاثية بين كل من مصر والسودان وإثيوبيا حول سد النهضة، لبحث النقاط الخلافية العالقة بشأن قواعد ملء وتشغيل السد للوصول لاتفاق ملزم للأطراف الثلاثة.

يأتي الاجتماع السداسي لوزراء الخارجية والري للدول الثلاث لمتابعة مخرجات الاجتماع الأخير الذي عقد برئاسة دولة جنوب إفريقيا، بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، بمشاركة المراقبين والخبراء المعنيين من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي.

من جهته، أكد السودان خلال اجتماعه بخبراء الاتحاد الإفريقي رفضه الحازم لتجزئة الاتفاق حول سد النهضة على مراحل، وطالب بالتوصل لاتفاق شامل يعالج كافة القضايا المتعلقة بسد النهضة.بيان السودان الممهور بتوقيع وزير الري السوداني وضع تخوفات من تكرار عيوب الملء الأحادي في قطاعات عديدة تأثرت بشكل مباشر مثل تعطل محطات مياه الشرب بالعاصمة الخرطوم.ويرى خبراء أن غياب المعلومات والتنسيق المسبق بين الدول المتشاطئة سيؤدي إلى تكرار مشكلات حدثت في عام الملء الأول.وتتطلع جنوب إفريقيا الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي أن تنهي دورتها الحالية للمنظومة القارية بحل عقدة ظلت مستعصية لأكثر من 10 أعوام، حيث تنعقد الآمال على الاجتماع المقبل في إحداث الاختراق المطلوب.

البحرية المصرية تتسلم أول فرقاطة شبحية «مصنوعة محليا»

الرئيس الجزائري يعود إلى ألمانيا لاستكمال علاج «كورونا»

تبون عاد إلى ألمانيا لتلقي العلاج

الجزائر – "وكالات": عاد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إلى ألمانيا، أمس الأول، لاستكمال بروتوكول العلاج بعد إصابته بفيروس كورونا المستجد.

وكان تبون سافر إلى ألمانيا قبل أشهر للعلاج من كورونا، وعاد بعد فترة إلى الجزائر.

وقال تبون، امس الأول، إن عودته إلى ألمانيا "كانت مبرمجة" بهدف استكمال بروتوكول العلاج "الذي تبقى منه القليل لكنه ضروري"، معربا عن أمله في أن تكون فترة العلاج "قصيرة جدا".

وأضاف الرئيس الجزائري في كلمة قبيل مغادرة الجزائر، أنه "من الممكن أن تكون هناك عملية جراحية بسيطة في القدم".

وتابع في الكلمة التي نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية: "حتى إن غادرت البلد جسديا، غير أن متابعتي يومية لشؤون الدولة مع كل المسؤولين".

يذكر أن عودة تبون إلى ألمانيا لعلاج مضاعفات في قدمه نتيجة إصابته السابقة بفيروس كورونا، كانت مجدولة قبل عودته إلى أرض الوطن يوم 29 ديسمبر الماضي، غير أن التزاماته في الجزائر حالت دون ذلك، حسب رئاسة الجمهورية.

قد تعجل بمواجهة مسلحة بين الميليشيات غرب ليبيا

عملية «صيد الأفاعي» تفجر خلافات بين مؤسسات الوفاق

طرابلس – «وكالات»: اعترضت وزارة الدفاع بحكومة الوفاق، أمس، على عملية «صيد الأفاعي» التي أطلقها وزير الداخلية فتحي باشاغا للقضاء على مهربي البشر والوقود والمسلحين المتطرفين وتجار المخدرات، ضمن فصل جديد من فصول الخلافات بين مؤسسات الوفاق تخفي وراءها تنافسا على القوّة، قد تعّجل بمواجهة مسلحة بين الميليشيات غرب ليبيا.

وكان وزير الداخلية فتحي باشاغا، قد أعلن عن عملية عسكرية يجري التحضير لها ستستهدف الجريمة المنظمة ومهربي البشر والوقود وتجار المخدرات، وتم تسميتها بعملية «صيد الأفاعي»، مشيرا إلى أنها ستكون تحت إشراف وزارته وبالتعاون مع المنطقة العسكرية الغربية والمنطقة العسكرية طرابلس وبدعم دولي، وبدأ بالفعل في تحريك قواته للإعداد لهذه العملية.

لكن وزارة الدفاع التي يقودها صلاح الدين النمروش، المحسوب على مدينة الزاوية، أين تنشط عصابات التهريب، أعلنت تبرّأها منها، وأوضحت في بيان إن الوزارة وآمر المنطقة العسكرية الغربية، إضافة لآمر المنطقة العسكرية طرابلس، أكدوا عدم اطلاعهم أو التنسيق المسبق معهم بخصوص ما يطلق عليه عملية صيد الأفاعي».

وطلبت الوزارة من كل الجهات ذات الاختصاصات الأمنية التنسيق المسبق مع الوزارة بمؤسساتها العسكرية والأمنية، لضمان الحصول على نتائج حقيقية تحقق الأمن والأمان لجميع المواطنين، وتحفظ سيادة الوطن ومؤسساته.

ولم تحظى خطة باشاغا كذلك بدعم آمر غرفة العمليات المشتركة أسامة جويلي، المحسوب على مدينة الزنتان، والذي أكدّ في بيان أنه يجب معالجة بعض الأمور قبل البدء بأي عمل عسكري، مضيفا أن «التعاون بين الجهات العسكرية والأمنية و وزارة العدل ضرورة قصوى لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار والقضاء على المجرمين ، وضرورة وجود تنسيق مسبق، يضم وزارة الداخلية ووزارة العدل و آمري المناطق العسكرية، و آمر القوة المشتركة لوضع خطة متكاملة حتى يحقق هذا التعاون أهدافه الكاملة».ويعتقد مراقبون أن تملص وزير الدفاع صلاح الدين النمروش من الإنخراط في هذه العملية، يدخل في إطار التنافس على النفوذ والقوّة بينه وبين وزير الداخلية فتحي باشاغا، حيث يحاول الأوّل تثبيت نفسه شخصية قويّة غرب ليبيا لا تقل أهميّة عن وزير الداخلية، وكذلك يعكس مخاوف من أن تستهدف هذه العملية العسكرية تقليص نفوذ مليشيات الزاوية والمنطقة الغربية الداعمة للنمروش، لصالح مليشيات مصراتة التي تقف خلف باشاغا.

دياب: لبنان دخل مرحلة الخطر الشديد من «كورونا»

بيروت – "وكالات": قال رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني، حسان دياب، أمس، إن بلاده دخلت مرحلة الخطر الشديد جراء تفشي فيروس كورونا.

جاء ذلك خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بمتابعة فيروس كورونا، بالعاصمة بيروت، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية.

وقال دياب: "كل المؤشرات التي بين أيدينا حول تفشي وباء كورونا تشير بوضوح إلى أننا دخلنا مرحلة الخطر الشديد أو بالحد الأدنى، نحن على أبواب هذه المرحلة".

وأضاف: "العالم كله يخوض حربا شرسة مع هذا الوباء والبعض في لبنان يعتقد أن كورونا كذبة (..) واجبنا حماية اللبنانيين من أنفسهم بسبب استهتار قسم كبير منهم".

ومضى قائلا: "إما أن نستدرك الوضع بإقفال تام وصارم وحازم للبلد، وإما نكون أمام نموذج لبناني أخطر من النموذج الإيطالي (خلال ذروة تفشي كورونا بإيطاليا)"، حسب المصدر ذاته.

والخميس، فرضت السلطات اللبنانية، حظر تجوال جزئي لمدة 3 أسابيع، بهدف مواجهة تزايد أعداد الإصابات بالوباء، في ظل تردي خدمات القطاع الصحي في البلاد.

ومؤخرا يشهد لبنان تصاعدا في منحنى إصابات كورونا، إذ سجل إجمالا حتى مساء الأحد، 219 ألفا و296 إصابة بالفيروس، بينها 1606 وفاة و142 ألفا و99 حالة تعاف.